بسم الله الرحمن الرحيم

انعكاسات الاتحاد الاوروبى (١٩٩٢) على العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر ودول الاتحاد

اعداد

د · يمن محمد حافظ الحماقى

مدرس - قسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

أكتوبر ١٩٩١

المكونـــات

أولا : مقدمة

ثانيا : خلفية نظرية ٠

ثالثا : انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية :

١ – آفاق وابعاد الاتحاد ٠

٢ – انعكاسات الاتحاد الاوروبى على دول الاتحاد ٠

٣ – انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول المتقدمة ٠

٤ – انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول العربية ومصر ٠

رابعا : التوقعات المستقبلية لانعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية ٠

١ – آفاق وابعاد الاتحاد ٠

٢ – انعكاسات الاتحاد الاوروبى على دول الاتحاد ٠

٣ – انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول المتقدمة ٠

٤ – انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول العربية ومصر ٠

الخلاصة والتوصيات

قائمة المراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا : مقدمة :

تشهد الساحة الاقتصادية الدولية حاليا تغيرات بعيدة المدى . لعل من اهمها ظهور التكتلات الاقتصادية ومنها الاتحاد الاوروبى لعام ١٩٩٢ والاتحادات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا وبعض دول امريكا اللاتينية ثم الاتحاد المزمع عقده بين اليابان ودول شرق آسيا ، وكذلك نلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع الخدمات فى النشاط الاقتصادى الدولى مما دعا الى محاولة ادخال هذا القطاع الحيوى ضمن اتفاقيات الجات ، كذلك تشهد الساحة الاقتصادية تغيرات هامة فى مجال تدفقات رؤوس الاموال بين الدول المتقدمة سواء فى شكل استثمارات اجنبية مباشرة او اسهم وسندات. ولاشك ان لهذه التغيرات اثارا هامة على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية مما يستدعى اهمية دراسة هذه التغيرات ومعرفة انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية الدولية حتى يمكن اتخاذ السياسات الكفيلة بترشيد استجابة الدول المختلفة لها .

وتكتسب دراسة التغيرات الدولية اهتماما خاصا من قبل الدول النامية التى عادة ماتتميز بضعف اقتصادياتها وعدم القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية بكفاءة ، هذا فضلا عن المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها اساسا هذه الدول والتى تقف عقبة فى سبيل التنمية الاقتصادية ومن هنا يتطلب الامر دراسة ابعاد التغيرات الدولية وآثارها على كل من الدول المتقدمة والنامية ، ويمكن للدول الاخيرة ان تسترشد بردود فعل الدول المتقدمة تجاه هذه التغيرات مع الاخذ فى الاعتبار ظروفها المختلفة عن الدول المتقدمة .

ويمر الاقتصاد المصرى حاليا بمرحلة انتقالية هامة فى سبيل تحرير وترشيد ادائه ، حيث تم توحيد السوق المصرفية بالاضافة الى محاولة ترشيد اداء القطاع العام المهيمن على النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص لزيادة وزنه النسبى فى التنمية الاقتصادية مع محاولات دفع التصدير وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى مصر ، ويعنى ذلك الاتجاه الى الاندماج مع

السوق العالمية مع مالذلك من انعكاسات قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية ، ومن هنا تأتى اهمية دراسة ابعاد التغيرات الدولية حتى يمكن تحقيق اقصى استفادة ممكنه منها (تعظيم الجوانب الايجابية وتحييد الجوانب السلبية) .

ويعتبر مشروع الاتحاد الاوربى لعام ١٩٩٢ من اهم التغيرات التى تشهدها الساحة الدولية حاليا لما له من انعكاسات هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتقدمة والنامية ، ومن هنا تأتى اهمية دراسة مشروع الاتحاد واهدافه وآفاقة ثم دراسة انعكاساته على دول الاتحاد مما سيكون له آثاراً هامة على العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، ومن ثم يثار التساؤل حول ردود الفعل لقيام الاتحاد الاوروبى فى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان حيث يمكن استنتاج مدى قدرة هذه الدول على التفاعل مع التغيرات الناتجة من قيام الاتحاد ، ويمكن بعد ذلك دراسة تأثير الاتحاد على مصر حيث يتطلب الامر التعرض لبديلين . اما تعامل مصر مع الاتحاد بمفردها او التعامل ضمن المجموعة العربية مما يتطلب دراسة ابعاد العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد والدول العربية ثم بينه وبين مصر ، واخيرا فان الامر يتطلب دراسة المشاكل التى تعوق قيام الاتحاد او تؤثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لقيام الاتحاد ومن ثم نتعرض لدراسة التوقعات المستقبلية لانعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن ثم فان التساؤلات الرئيسية للدراسة هى :

أولا : ما ابعاد وآفاق الاتحاد الاوروبى واثره على دول الاتحاد ؟

ثانيا : ما انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول المتقدمة؟

ثالثا : ما انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول العربية ومصر ؟

رابعا : ماهى التوقعات المستقبلية لانعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

ثانيا : خلفية نظرية :

توضح النظرية الكلاسيكية ان حرية التجارة والتخصص طبقا للميزة النسبية تؤدى الى تعظيم الرفاهية فى العالم وذلك بشرط المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج مع عدم وجود خارجيات ، وعلى الرغم من ذلك فقد اوضحت العديد من الدراسات ان هناك مبررات - اذا نظرنا الى مصلحة كل دولة على حدة - تدعوا الى فرض الحماية . وتتمثل اهم صور الحماية فى التعريفات والحصص التجارية، ويسوق اعضاء الحماية مبررات على المستوى الجزئى ومن اهمها حماية الصناعات الاستراتيجية مثل الصناعة الحربية وبناء السفن والطاقة حيث يشوب قرار الحماية للصناعة الصبغة السياسية ، كذلك هناك الحجة المعروفة وهى حماية الصناعات الناشئة حيث تساق عادة لتبرير الحماية فى الدول النامية الا ان الدراسات قد اوضحت ان المبالغة فى هذا النوع من الحماية انما تسهم فى تدعيم الانحرافات داخل اقتصاديات الدول النامية حيث عادة ماتدعم الحماية الصناعات غير الاقتصادية ، وتسهم فى سيادة الاحصاء وضع احتكارى للصناعات التى تتم حمايتها وبالتالى قد تتميز هذه الصناعات بارتفاع فى التكلفة وانخفاض الجودة ومايتضمنه ذلك من اساءة للمستهلك بصفة خاصة والاقتصاد الكلى بصفة عامة . اما مبررات الحماية على المستوى الكلى فانها تركز على اهمية الحماية بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية مثل السياسة المالية فى خفض العجز فى ميزان المدفوعات مع خفض البطالة حيث يمكن ان تسهم الرقابة على الواردات فى تقييدها الى المستوى الذى يمكن ان يتم فيه تمويلها بواسطة الصادرات ومن ثم يمكن زيادة العمالة وتحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسة المالية ، ومن هنا تتمثل المكاسب الاساسية فى زيادة المخرجات والعمالة وبمرور الوقت تتحسن تنافسية الدولة التى تفرض الحماية .

الا ان المدافعين عن حرية التجارة انما يرون ان التعريفات لها العديد من السلبيات على راسها انها تسهم فى بقاء المنشئات التى لا تتمتع بالكفاءة الاقتصادية وكذلك تسهم فى بقاء منشأت ما

كانت لتبقى فى السوق لو لم تكن الحماية قائمة ، و يسهم ذلك على المستوى الكلى فى منع الموارد من التوجه الى المجالات التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مما يعوق التوظيف الامثل لهذه الموارد وبالاضافة الى ماسبق فان وضع التعريفات من قبل دولة انما يثير امكانية المعاملة بالمثل من قبل الدول الاخرى مما يؤثر سلبيا على فرص التجارة الدولية وبالتالى على القدرة على تحقيق المكاسب السابق الاشارة اليها والناتجة من فرض التعاريف ، لقد دعت الاعتبارات السابقة عن المقارنة بين المزايا والسلبيات لحماية التجارة الى محاولات التكامل الاقتصادى والتى تتيح الاستفادة من خفض القيود على التجارة بين اعضاء الدول التى تتجه الى التكامل الاقتصادى مع وضع هذه القيود بينها وبين العالم ، وتتنوع اشكال التكامل والتى تتمثل اهمها فيما يلى(١)

* مناطق التجارة الحرة والتى تتضمن ازالة قيود التجارة بين الاعضاء ولكن كل دولة تحافظ على القيود والتعاريف على التجارة مع باقى الدول الخارجية عن نطاق مناطق التجارة الحرة .
* الاتحادات التجارية " يسود حرية التجارة بين الاعضاء ويتم وضع تعاريف تجارية مشتركة على الواردات من الدول الاخرى .
* السوق المشتركة بالاضافة الى ماسبق فى الاتحادات التجارية حرية التحرك للعمالة ورأس المال بين الدول الاعضاء .
* الاتحاد الاقتصادى . وهو اعلى درجة للتكامل حيث يكون الهدف تحقيق مستو عال من التكامل بين السياسات الاقتصادية لاعضاء الاتحاد ، وهذه هى الصورة المطلوب تحقيقها بالنسبة للاتحاد الاوروبى عام ١٩٩٢ .

ويتوقع ان يكون للاتحاد الاقتصادى آثارا ايجابية على الرفاهية الاقتصادية تتمثل فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد الاقتصادية فضلا عن زيادة الاستهلاك وانعاش التبادل التجارى واخيرا هناك انعكاسات ماسبق على توزيع الدخل .

الا ان تحديد مدى امكانية تحقيق اثارا ايجابية او سلبية من قيام الاتحاد انما تتطلب التعرض لمفهومين هامين هما :

* الفرق بين الاثر الخلقى Creation Effect والاثر التحويلى Diversion Effect .
* الفرق بين التجارة بين الصناعات Inter - ndustry Trade والتجارة داخل الصناعات Intra - Industry Trade يقصد بالاثر الخلقى انه بعد تكوين الاتحاد فان استخدام عناصر الانتاج لتحقيق الانتاج انما يتضمن التحول من العناصر المرتفعة التكلفة الى العناصر المنخفضة التكلفة ويعنى ذلك انخفاض تكلفة الانتاج ومايترتب على ذلك من زيادة تنافسية هذا الانتاج ومن ثم فان الاثر النهائى يكون ايجابيا حيث يزداد الانتاج ومن ثم الرفاهية الاقتصادية، اما الاثر التحويلى فانما يعنى ان استخدام عناصر الانتاج يتحول من العناصر منخفضة التكلفة خارج الاتحاد الى العناصر مرتفعة التكلفة داخل الاتحاد ، ولاشك ان هذا انما يعنى ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم انخفاض التنافسية ومايترتب على ذلك من خفض الانتاج وبالتالى الرفاهية الاقتصادية .

لقد وضع الاقتصاديون بعض الشروط التى يبدو فيها الاثر الخلقى اكبر من الاثر التحويلى ومن ثم يكون الاثر ايجابيا من قيام الاتحاد ، وتتمثل هذه الشروط فى انه كلما كبر حجم الاتحاد تكون الفرصة اكبر لان يتضمن المنتجين الذين يحققون اقل تكلفة فى الانتاج ومن ثم يزداد الاثر الخلقى ، وكذلك ارتفاع معدل التعاريف قبل قيام الاتحاد حيث يترتب على ازالة التشوهات الناتجة من هذا الارتفاع بعد الاتحاد زيادة احتمالات الاثر الخلقى ، انخفاض التعاريف مع الخارج فان هذا يخفض احتمال الاثر التحويلى ، زيادة التداخل بين امكانيات الانتاج لاعضاء الاتحاد يزيد امكانية الاثر الخلقى وكذلك زيادة الاختلافات بين تكلفة الانتاج لاعضاء الاتحاد يسهم فى زيادة المنافع من التخصص(٢) .

وقد اظهرت بعض الدراسات فى بداية الثمانينات ان الاثر الخلقى لقيام الاتحاد الاروبى اكبر من الاثر الانشائى(٣) .

* اما فيما يختص بالفرق بين التجارة بين الصناعات والتجارة داخل الصناعات فان المفهوم الاول يعنى تبادل الانتاج لصناعة معينة مع انتاج صناعة اخرى معينة مختلفة ، على حين يعنى المفهوم الثانى تبادل منتجات صناعة معينة مع منتجات مثيل هذه الصناعة فى الخارج(٤) ، ويتوقع ان ترتفع نسبة التجارة داخل الصناعات بين الدول ذات مستويات الدخول المرتفعة والتى تتشابه فى حيازتها عناصر الانتاج وتتميز بانخفاض التعاريف الجمركية وتكلفة النقل، اما السلع التى تكون محلا للتجارة فهى السلع المتنوعة من جانب الطلب وتتميز الاسواق بالمنافسة القلة(٥) .

ومن ناحية اثر النوعين من التجارة على الرفاهية الاقتصادية فانه يبدو ان الاتجاة العام يرى ان المكاسب الناتجة من التجارة بين الصناعات افضل من تلك الناتجة من التجارة داخل الصناعات ، الا انه من ناحية اخرى يظهر ان التكلفة المرتبطة بالتوسع فى التجارة تبدو اقل فى حالة التجارة بين الصناعات(٦) ، ومن هنا يبدو هذا النمط من التجارة واضحا اكثر بين الدول المتقدمة بعضها البعض اكثر عنه بين الدول المتقدمة والنامية ، كذلك تزداد اهميته بين الشركات متعددة الجنسية عبر الحدود ، ومن ثم فانه يزداد بين الدولة الاروبية حيث ان نسبة مرتفعة من اجمالى تجارتها الخارجية كانت داخل الصناعات(٧) . ان الاتحاد الاقتصادى لايشمل فقط حرية التجارة بين الاعضاء وانما يتضمن ايضا حرية التحرك للعمالة ورأس المال بين دول الاتحاد كما سبق ان ذكرنا ، ويعنى ذلك ان نجاح التكامل الاقتصادى انما يعتمد بدرجة يعتد بها على التنسيق بين السياسات الاقتصادية للاتحاد ويقع على رأس هذه السياسات السياسة النقدية والمالية ، ان التغير فى المعدل الذى يتم به فرض الضريبة على الدخل الناتج من رأس المال المادى يمكن ان يكون له آثارا هامة على حجم الاستثمارات التى تتواجد فى منطقة معينة ومع ثبات العوامل الاخرى فان ذلك يمكن ان يمثل ضغوطا على سعر الصرف

والاسعار فى السوق ومن هنا فان ادراك ذلك انما يلقى الضوء على معدلات الضرائب واثرها على تراكم رأس المال فى الدول المختلفة ، كذلك فان عجز الميزانية يمكن ان يشكل ضغطا على سعر الفائدة وسعر الصرف(٨) ان اتجاه الاتحاد الاوروبى لتحرير الاسواق المالية انما يركز الانتباه حول اهمية توافق السياسات الضريبية لدول السوق وذلك لخفض الحوافز علي تحركات رأس المال ، ويكون لهذا التوافق اهمية ايضا فى خفض الحوافز لتحرك عناصر الانتاج بين دول الاتحاد ، فمع ثبات راس المال المادى وعندما يتم توسع الاسواق الناتج من ازالة القيود على السلع والخدمات ، فان التغيرات فى العائد المتوقع على رأس المال المادى بعد الضرائب فى الدول المختلفة داخل الاتحاد يمكن ان تسهم فى خلق ضغوط على اسعار الصرف ، وبالتالى يمكن ان ينتج عن ذلك ردود فعل من جانب السياسة النقدية فى ظل ثبات سعر الصرف على العمالة والمخرجات ومن ثم فانه مع سياسة نقدية لكل دولة تهدف الى المحافظة على ثبات سعر الصرف فان السياسة المالية يجب ان تهدف الى المحافظة على التوازن الداخلى ، ومن هنا تكمن اهمية توافق السياسات المالية والنقدية لدول السوق(٩).

ثالثا : انعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية :

١ - آفاق وابعاد الاتحاد :

يعتبر الاتحاد الاوربى عام ١٩٩٢ من اهم الاحداث التى يمكن ان يكون لها انعكاسات هامة على الاقتصاد الدولى بصفة عامة وعلى اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية ومصر بصفة خاصة.

ويعتبر مشروع اوروبا الموحدة احد مراحل التكامل الاقتصادى التي تضمنتها معاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، حيث كان من اهم اهداف المعاهدة الاخيرة ماجاء فى المادة الثالثة منها والتى تتعلق بازالة القيود الجمركية وكافة القيود المشابهة على عمليات نقل البضائع داخل الدول الموقعة للاتفاقية ، وكذلك ازالة جميع العوائق امام حركة الافراد والخدمات ورأس المال بين الدول الاعضاء فى السوق ، الا ان دول السوق لم تستطع تحقيق هذه الاهداف حتى بداية الثمانينات حيث تجددت الدعوة لاتخاذ خطوات اكثر جدية لاقامة السوق الموحدة خاصة مع تزايد الوزن النسبى لليابان والولايات المتحدة فى التجارة الدولية ، وقد ترتب على ذلك عقد الاتفاقية المبرمة فى يونيو ١٩٨٥ والمسماة "الكتاب الابيض " ، ووضعت بمقتضاه خطة عمل وجدول زمنى لازالة جميع العوائق امام السوق الموحدة حتى نهاية عام ١٩٩٢ ، وتتمثل اهم هذه العوائق فى العوائق المادية والتى ترتبط باجراءات التفتيش عند حدود الدولة ، والاجراءات الجمركية للسلع عند الحدود مما يتطلب تعاون مؤسس بين الدول الاعضاء فى السوق ، كذلك هناك العوائق الفنية ويقصد بها التنظيمات والتشريعات وكافة الاجراءات التى تحكم حركة السلع والخدمات والتى تتفاوت وتتابين من دولة الى اخرى مما يترتب عليه زيادة تكاليف دراسات الجدوى والدراسات التسويقية ، واخيرا العوائق المالية ويقصد بها الضرائب غير المباشرة التى تفرض على السلع والخدمات بنسب مختلفة فى كل دولة من المجموعة حيث يمكن ان يسهم هذا التفاوت فى حدوث اختلالات كثيرة فى السوق نتيجة انتقال السلع الى الدول ذات الضرائب المنخفضة وقد وفر الميثاق الاروبى الموحد الذى بدأ سريانه فى يوليو ١٩٨٧ الادارة التشريعية اللازمة لتسهيل اقامة السوق الموحدة ، وقد ادخل الميثاق مبدأ التصويت باغلبية خاصة فى مجلس وزراء

الجماعة الاروبية بالنسبة للقرارات المتعلقة باستكمال السوق الداخلية والتى كانت من قبل تتطلب الاجماع ، الا ان الاجماع سيظل مطلوبا بالنسبة لقضايا مثل تنسيق السياسات الضريبية والمؤهلات المهنية .

ومن التدابير الاخرى التى سهلت اعتماد مقترحات اللجنة تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل ، وسيتم تنفيذ هذا المبدأ من خلال توجيهات اعتمدها مجلس الوزراء وتكفل اعتراف البلدان الاعضاء بالقواعد والقوانين السارية فى الدول الاعضاء الاخرى وقبولهم لها (١٠) .

وفى يونية ١٩٨٨ انشأ المجلس الاوروبى (والذى يضم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاروبى) لجنة خاصة برئاسة جاكديلور رئيس لجنة الاتحاد الاوروبى وتضم محافظى البنوك المركزية للدول الاعضاء لوضع مراحل محددة تهدف الى تحقيق الاتحاد الاقتصادى والنقدى (١١) حيث يتمثل الاتحاد النقدى فى قابلية العملات للتحويل بصورة كاملة والحرية التامة لانتقال رؤوس الاموال داخل سوق مالية موحدة تماما ، ووجود اسعار صرف محددة بدون وجود هوامش لتذبذب اسعار عملات الدول الاعضاء ، ويتمثل الاتحاد الاقتصادى فى اقامة سوق واحدة يمكن ان ينتقل داخلها الاشخاص والسلع والخدمات ورؤس الاموال بحرية وقيام منافسة مشتركة وسياسات هيكلية واقليمية مشتركة مع ايجاد تنسيق كاف بين السياسات الاقتصادية الكلية بما فى ذلك وضع قواعد ملزمة بشأن سياسات الميزانيات فيما يتعلق بحجم العجز فى الميزانيات الوطنية وتمويله ، ومن اهم الاقتراحات التى تضمنها تقرير ديلور الاقتراح الذى يدعو الى انشاء شبكة اروبية للبنوك المركزية كاداة لاقامة الاتحاد النقدى والعملة الموحدة ، حيث تهدف هذه الشبكة الى تثبيت الاسعار ووضع وتنفيذ السياسة النقدية وادارة اسعار الصرف والاحتياطيات ، وتكون هذه الشبكة مستقلة عن تعليمات الحكومات الوطنية وسلطات الاتحاد الاروبى ولايسمح لها بتقديم قروض لهيئات القطاع العام .

ويتم تحقيق الاهداف السابقة من خلال ثلاث مراحل ، حيث تهدف المرحلة الاولى الى تحقيق المزيد من تقارب الاداء الاقتصادى عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية مع ادخال جميع

عملات الاتحاد الاروبى التى مازالت معومة بحرية ضمن آلية سعر الصرف لنظام النقد الاوروبى .

وتتضمن المرحلة الثانية : انشاء الشبكة الاروبية للبنوك المركزية والتى تكون مهمتها الرئيسية البدء فى الانتقال من التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لدول الجماعة الى تطبيق سياسة نقدية مشتركة .

وتشمل المرحلة الثالثة : الانتقال الى اسعار الصرف الثابتة وغير القابلة للتغيير ويتطلب ذلك تعزيز السياسات الهيكلية المشتركة ويتم فى هذه المرحلة الانتقال الى سياسة نقدية موحدة ، وتصبح القرارات المتعلقة بالتدخل فى سوق اسعار الصرف مسئولية مجلس الشبكة الاروبية للبنوك المركزية ، وتقوم الشبكة بتجميع الاحتياطيات الرسمية وادارتها ، ويتم فى هذه المرحلة استخدام عملة واحدة .

ويمكن القول ان هناك خطوات ايجابية قد اتخذت منذ بداية التسعينات لتحقيق الاهداف السابقة وان كان لازال هناك الكثير من العقبات التى تقف امام تحقيق هذه الاهداف حيث الغت كل من فرنسا وايطاليا القيود التى كانت متبقية بشأن حركات رؤوس الاموال فى يناير ومايو ١٩٩١ على التوالى سابقة بذلك التاريخ الوارد فى التوجيه الصادر عن الاتحاد الاروبى عام ١٩٨٨ ، ووافقت بلجيكا ولكسمبورج على العمل بنظام السوق المزدوجة للصرف بالنسبة للمعاملات الجارية والرأسمالية فى مارس ١٩٩٠ ، وانضمت اسبانيا الى آلية سعر الصرف فى يونية ١٩٨٩ مستفيدة من الهوامش الاوسع نطاقا (١) ، واخذت ايطاليا بالهامش الاضيق فى يناير ١٩٩٠ ، وقد قررت بلجيكا فى يونية ١٩٩٠ ربط عملتها وهى الفرنك بالمارك الالمانى ، كذلك انضمت بريطانيا اخيرا الى الية سعر السرف

---

(١) تحافظ آلية سعر الصرف على العملات المشتركة فيها ضمن حدين اعلى وادنى لسعر كل عملة تجاه العملات الاخرى ، ويجوز لمعظم العملات ان تذبذب بنسبة ٢.٢٥ ٪ فى اى من الاتجاهين ، وقد فضلت كل من اسبانيا والمملكة المتحدة هامشا اوسع يصل الى ٦ ٪ .

وهو اجراء يتوقع ان يخفض من تقلبات اسعار الاسترلينى فى مواجهة العملات الاخرى ويساعد على خفض التضخم ، وقد وافقت لجنة الاتحاد الاروبى فى مارس ١٩٩٠ على المبادىء العامة فيما يختص بالاتحاد الاقتصادى والنقدى وان كانت قد خالفته فى عدم الدعوة الى وضع قواعد موحدة وملزمة فيما يتعلق بسياسات الميزانية .

وبعد فان العرض السابق يجيب على التساؤل الاول للدراسة (الابعاد والافاق) واخيرا فان التغيرات الكبيرة التى تمت لتحقيق الاتحاد الاروبى عام ١٩٩٢ والتى يهدف الاتحاد الى تحقيقها انما يمكن ان يترتب عليها انعكاسات هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية سواء ما بين دول السوق بعضها البعض او بينها وبين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان وكذلك بين دول السوق والدول النامية ومنها مصر والدول العربية وهو ماسنتعرض له فى الاجزاء المقبلة من هذا البحث.

٢ - **انعكاسات الاتحاد الاروبى على دول الاتحاد** :

اظهرت الدراسات التى قامت بها المفوضية الاوروبين ولاسيما تقرير باولو كتيشينى الخبير الايطالى المنافع الاقتصادية التى ستجنيها دول الاتحاد الاووربى ، ويوضح جدول (١) المنافع الاقتصادية المتوقعة فى الخمس سنوات الاولى التالية لعام ١٩٩٢ على حين يوضح جدول (٢) المنافع الاقتصادية السنوية للسوق التجارية للاتحاد .

ويتضح من بيانات جدول (١) انه يترتب على قيام الاتحاد الاوروبى زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بمتوسط سنوى يتراوح ما بين ٤.٥ ٪ و٧ ٪ خلال الخمس سنوات الاولى بعد عام ١٩٩٢ ، بالاضافة الى تخفيض اسعار المستهلك بمعدل يتراوح ما بين ٤.٥ ٪ و ٦ ٪ وخلق فرص عمل جديدة بنحو ٢ مليون عامل ، كذلك فان زيادة النشاط الاقتصادى سوف تسهم فى زيادة نسبة ايرادات الميزانية الحكومية الى الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٢.٢ ٪ ، كذلك يتوقع اسهـــام القدرة

جدول رقم (١)

المنافع الاقتصادية المتوخاة من السوق الاوروبية الموحدة

(الخمس سنوات التالية (١٩٩٢)

	الناتج المحلى الاجمالى	اسعار المستهلك	العمالة الف عامل	عجز* الميزانية الحكومية	ميزان* المدفوعات
١ - الغاء الضوابط الحدودية	0.4	1.0-	200	0.2	0.2
٢ - ازالة القيود على المقاولات الحكومية .	0.5	1.4-	350	0.3	0.1
٣ - حرية الخدمات الماليـة	1.5	1.4-	400	1.1	0.3
٤ - اقتصادات وفرة الحجم وقوة المنافسة .	2.1	2.3-	850	0.6	1.0
٥ - مجموعة المنافـــع الاقتصادية	4.5	6.1-	1.800	2.2	1.6

* تمثل نسبة مئوية الى الناتج المحلى الإجمالى .

المصدر : I.M.F, Issues and Developments in International Trade Poliy, Dec, 1988.

جدول رقم (٢)

المنافع الاقتصادية للسوق التجارية الاوروبية الموحدة (السنوية)

	مليار دولار
- ازالة الحواجز التجارية	91
- خلق سوق اكبر	78
- زيادة فى المنافسة	58
- ازالة الحواجز الحدودية	12

المصدر : * Capital Management International, 1992 The European Challenge.

التنافسية التجارية للدول الاعضاء فى تحسين الموقف العام لميزان المدفوعات بنحو ١.٦ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

ويلاحظ من بيانات جدول (١) ان المتغيرات التى ستسهم فى تحقيق النتائج السابقة انما تتمثل فى الغاء الضوابط الحدودية ، ازالة القيود على المقاولات الحكومية ، حرية الخدمات المالية ، اقتصاديات وفرة الحجم وقوة المنافسة ، كذلك يلاحظ ان كل من حرية الخدمات المالية واقتصاديات وفرة الحجم وقوة المنافسة انما يسهمان بنسبة يعتد بها من مجموع المنافع الاقتصادية (٣.٦ ٪ الناتج القومى الاجمالى بالنسبة لـ ٤.٥ ٪ - ٣.٧ اسعار المستهلك بالنسبة ٦.١ - ١٢٥٠ الف عامل فى مواجهة ١.٨٠٠ ، ١.٧ عجز الميزانية فى مواجهة ٢.٢ - ١.٣ ميزان المدفوعات فى مواجهة ١.٦) مما يتطلب التعرض لهذين العاملين بشىء من التفصيل من حيث اثارهما المتوقعة على دول الاتحاد .

فيما يتعلق باقتصادات وفرة الحجم وقوة المنافسة ، يتوقع ان يسهم الاتحاد الاوروبى فى التقدم بخطوات اسرع نحو زيادة الانتاجية فى القطاع الصناعى وذلك عن طريق الاستفادة باقتصاديات الحجم الكبير وخفض التكلفة باقصى قدر ممكن (الاثر الخلقى للاتحاد) ، ويتوقع ان يسهم ذلك فى زيادة تنافسية السلع الاروبية فى الاسواق الدولية ، ويكون لذلك الوضع انعكاسات هامة على قطاع الاعمال الاوروبى حيث لن يبق فى مجال الانتاج الا المنتجين الاقوياء الذين يستطعيون مواجهة متطلبات الوضع الجديد ، ومن ثم يتوقع فى ضوء ذلك تحقيق التركز والاندماج ومايمكن ان يسفر عنها من اتجاه للاحتكار بدلا من المنافسة ، وقد بدأ بالفعل هذا الاتجاة من جانب رجال الاعمال فى اوروبا وذلك بهدف مواجهة المنافسة من جانب اليابانيين والامريكيين ، فطبقا لاحدث الاحصائيات من المفوضية الاوروبية فان عدد الاندماج والتملك التى تمت بواسطة الشركات الاوروبية الكبرى وصلت الى الف حالة سواء داخل الاتحاد او عبر حدوده او فى العالم ، فقد ارتفعت من ٢٢٧ حالة فى الفترة من ١٩٨٦ / ٨٧ الى ٤٩٢ حالة فى الفترة ١٩٨٨/٨٩ ، وفى الفترة من ٨٧/١٩٨٦ فان ٧٠٪ من

حالات الاندماج تضمنت منشأت بحجم مبيعات اكثر من مليار وحدة نقد اروبية . فيما يتعلق بحرية الخدمات المالية فان الامر يتطلب التعرض للتوجيه المصرفى الثانى والذى ينص على توحيد سوق الخدمات المصرفية فى الدول الاثنى عشر الاعضاء ، ويتوقع طبقا لذلك ان يشهد القطاع البنكى الاوروبى تغيرات كبيرة فى التعامل البنكى وخاصة مع التعرض للبند السابع من التوجيه الثانى والخاصة بتبادل المنافع Reciprocity ، وينص هذا المبدأ على انه يحق لبنوك الطرف الثالث من خارج دول الاتحاد التمتع بالامتيازات التى تتمتع بها بنوك الدولة المضيفة وذلك بشرط ان تعطى هى لاخرى امتيازات تماثل تلك السارية فى بنك الدولة الام (١٣) ، وسيتم الاعلان عن السوق البنكية الموحدة فى منتصف ١٩٩٢ بين ثمان دول من المجموعة وستضم باقى الدول والممثلة فى اسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا الى السوق مع بداية عام ١٩٩٣ .

ان حرية الخدمات المالية التى سوف يتبعها الاتحاد الاوروبى سوف تنعكس على السوق البنكية حيث تشير دراسة Price Waterhouse التى اعدتها اللجنة الاوروبية الى ان الزيادة المتوقعة فى المنافسة البنكية سوف تخفض تكاليف الخدمات المالية بنحو ١١ ٪ كمعدل لدول السوق، وقد ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٢٠ ٪ فى البنوك العاملة فى اسبانيا ، كذلك سوف يترتب على تحرير الخدمات المالية زيادة النشاط البنكى عبر الحدود لتطبيق مفهوم المعاملة بالمثل ، كذلك فان المصارف العاملة داخل السوق يمكن ان تضطر الى توسيع عملياتها وتطوير خدماتها البنكية بما فى ذلك تأسيس فروع جديدة او الاندماج مع بنوك اخرى لتتمكن من المنافسة على مستوى الاتحاد الاوروبى ، ويتضمن التحرير المالى ايضا حرية انتقال الاموال السائلة والحوالات المصرفية والادوات المالية الاخرى هما يمكن المستثمرين المحليين من تكوين محافظ استثمارية اكثر تنوعا داخل السوق الموحدة ، ويدعم ذلك من زيادة اعتماد اسواق رأس المال على العملات الاوروبية بدلا من الدولار الامريكى ويرتبط ذلك بانشاء البنك المركزى الاروبى ، ويشمل التحرير المالى تطوير التعاون بين البنوك وشركات التأمين وذلك بهدف ضمان التعرض لجميع الخدمات المالية .

وبعد فان العرض السابق انما يجيب على التساؤل الاول للدراسة (اثر الاتحاد على دول الاتحاد) .

٣ - **انعكاسات الاتحاد الاروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول المتقدمة** :

يمكن ان يكون للاتحاد الاروبى انعكاسات اقتصادية هامة على الدول المتقدمة ومن اهم هذه الدول الولايات المتحدة واليابان حيث تتشابك المصالح الاقتصادية بين الاطراف الثلاثة بدرجة ويعتد بها .

فمن ناحية التجارة فقد بلغ اجمالى التبادل التجارى بين السوق والولايات المتحدة فى عام ١٩٨٧ مايقرب من ١٤٥ بليون دولار بحيث بلغت نسبة الصادرات الامريكية لدول الجماعة حوالى ٢٤ ٪ من الصادرات الامريكية بينما بلغت نسبة الواردات حوالى ٢٠ ٪ من الواردات الامريكية(١٤) ، وفيما يتعلق بالتجارة الاجمالى لدول السوق وبالاخذ فى الاعتبار ضخامة حجم التجارة الخارجية بين دول السوق (Intra Trade *) ، فان نصيب الولايات المتحدة يصل الى ٨ ٪ ، ويزداد حجم التبادل التجارى مع بريطانيا وايرلندا ، ولكن يمكن القول بصفة عامة انه بالنسبة لاغلب دول السوق فان الولايات المتحدة تعد اكبر شريك تجارى .

وتتميز صادرات الولايات المتحدة للسوق بالتركز حيث يتوجه ٦٠ ٪ منها الى كل من بريطانيا والمانيا الاتحادية وفرنسا ، وتستورد الولايات المتحدة نصف الواردات من السوق من المانيا الاتحادية وبريطانيا ، ويوضح هيكل التجارة بين الولايات المتحدة ودول السوق ان الاخيرة تتميز بفائض فى التجارة ولكل من الالات والمعدات والسلع الاستهلاكية على حين تسيطر الولايات المتحدة على سوق

---

* بلغ حجم التجارة بين دول السوق طبقا لاحصاءات عام ١٩٨٩ (٦٦٠) مليار دولار .

الكمبيوتر وكذلك الطائرات ، وقد بدأ الميزان التجارى لدول السوق مع الولايات المتحدة فى التوازن بعد ان شهد عجزا فى الفترة السابقة (١٥).

اما بالنسبة لحجم التجارة بين السوق واليابان فقد بلغ عام ١٩٨٧ ٥٥ مليون دولار كان نصيب السوق ١٦.٤ ٪ من الصادرات اليابانية و١١.٨ ٪ من واردات اليابان(١٦) .

ان التعرض للعلاقات التجارية بين كل من دول السوق والولايات المتحدة واليابان انما يتطلب الانتقال الى الاستثمارات الاجنبية وذلك لاهميتها القصوى فى تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاطراف الثلاثة ، وهناك من الدلائل مايدعم اهمية الاستثمارات بالنسبة للتجارة على الصعيد الاقتصادى الدولى ، ذلك ان التوازنات فى الحسابات الجارية للدول المتقدمة قد اصبحت اقل اهمية وكذلك لاتعتبر مؤشرا جيدا للاداء الاقتصادى هذا فضلا عن احتمال كونها هدفا للسياسة الاقتصادية ، ويرجع ذلك الى ان زيادة التكامل فى الاسواق المالية الدولية قد جعل من السهولة بمكان تمويل عجز الحسابات الجارية ، كذلك فانه فى عالم يسوده التحرك السريع لرؤوس المال فانه يمكن الابقاء على العجز الجارى لمدة اطول ، ومن ثم يمكن القول ان التدفقات التجارية يمكن ان تكون اقل اهمية فى التعبير عن التنافسية الدولية حيث يدخل فى حساب كل من الصادرات والواردات تلك التى تتم عن طريق المنشأت الاجنبية فى الخارج ، ومما يدعم من ذلك تزايد حجم الاستثمارات الاجنبية بواسطة الخمس دول الكبار للـ OECD فى الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٩ سبعة اضعاف حيث يرجع ذلك الى زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات وكذلك قطاع المصنوعات ، وهناك بعض الدراسات التى قدرت ان التجارة بين المنشأت وفروعها فى الخارج قد وصلت الى اكثر من نصف التجارة بين دول الـ OECD ، كذلك رأت دراسة اخرى انه اذا تم حساب الميزان التجارى الامريكى على اساس جنسية الملكية وليس الاقامة (اضافة المبيعات والمشتريات المحلية الصافية للفروع الخارجية الى ميزان التجارة مع حذف التدفقات التجارية بين المنشأة لتجنب الازدواج فى الحساب) فانه فى عام ١٩٨٦ فان العجز المسجل فى الميزان التجارى الامريكى والذى وصل الى ١٤٤ مليار دولار يتحول الى ٥٧

مليار دولار فائض واذا تم تحديث هذه الحسابات فان الفائض يمكن ان يتضاعف ، واذا تعرضنا لحجم الاستثمارات الامريكية واليابانية فى دول السوق فانما نجد ان الاستثمارات اليابانية فى السوق الاوروبية قد وصلت الى ٤٢ مليار دولار فى مارس ١٩٩٠ وذلك مقارنة بـ ١٦٤ مليار دولار استثمارات امريكية حتى نهاية عام ١٩٩٠ (١٩) .

وبالنسبة للاستثمارات الامريكية فى اروبا (١٦٤ مليار دولار) تستحوز بريطانيا على نسبة يعتد بها من هذه الاستثمارات ٤١ ٪ تليها المانيا ١٤.٩ ٪ ثم هولندا ١١.٥ ٪ وفرنسا ٩.٧ ٪ ، ايطاليا ٧.٣ ٪ واسبانيا ٣.٧ ٪ على حين بلغ نصيب دول اخرى ١١.٩ ٪ .

وبالنسبة للاستثمارات اليابانية ايضا تقع بريطانيا فى مقدمة الدول الاروبية التى تجذب هذه الاستثمارات بنسبة ٣٧.٦ ٪ تليها هولندا ٢٤ ٪ ثم لكسمبوج ١٢.٨ ٪ ، فرنسا ٦.٩ ٪ بلجيكا ٣.٢٪ واسبانيا ٣.٧ ٪ (٢٠) .

وتهدف الاستثمارات اليابانية فى اروبا الى الدخول الى الاسواق الاوروبية وذلك عن طريق تجنب نفقات النقل وكذلك الين القوى مع التهرب من الحواجز الجمركية ومحاولة التعرف على الاذواق المحلية وفى مقابل هذه المزايا للاستثمارات الاجنبية فانها تجلب معها التكنولوجيا المتقدمة وطرق الادارة اليابانية المميزة (٢١) .

كذلك من الاهمية بمكان الاشارة الى دور دوران رأس المال المتبادل بين كل من دول السوق والولايات المتحدة فى تدعيم اواصر المنفعة المتبادلة بين الطرفين ، ففى مرحلة الثمانينات فان اعلى نسبة من الصادرات من اسهم رأس المال * الخارجة من الولايات المتحدة توجهت الـــى دول السوق

---

* يقع ضمن اهداف الاتحاد الاروبى التكامل المالى لدعم سوق الاسهم من اجل تحقيق وزن اكبر فى السوق العالمى ، وبالتالى يحصل الاتحاد على ١٥ ٪ من اسهم العالم البالغة ٤.٧٠٠ مليار دولار على حين تحصل اليابان على ٤٠ ٪ وامريكا ٣٦ ٪ .

وتصل هذه النسبة الى ٤٠ ٪ ، واعلى جانب منها ايضا فى بريطانيا والمانيا وهولندا ، وفى نهاية عام ١٩٨٨ فان مخزون رأس المال للشركات الاوروبية فى الولايات المتحدة كان مرة ونصف اعلى من مخزون رأس المال للشركات الامريكية فى اوروبا الغربية(٢٢) .

كذلك من المتغيرات الهامة التى تعتمد عليها الولايات المتحدة فى دعم مركزها التفاوضى مع دول السوق تدويل قطاع الخدمات حيث تحظى الولايات المتحدة بميزة تنافسية كبيرة فى هذا المجال وخاصة فى قطاع البنوك ، كذلك فان تطبيق المعاملة بالمثل على البنوك الامريكية سيكون له اثرا كبيرا على النظام البنكى العالمى حيث يمكن لامريكا المعاملة بالمثل حيث يوجد لديها ٦٠٠ بنك اجنبى يمثلون ١٤٠ دولة ويحوزن ٢٠ ٪ من النشاط البنكى .

وبعد فان العرض السابقة انما يشير الى تشابك المصالح بين كل من دول السوق والولايات المتحدة واليابان ، ويبدو هذا التشابك فى المصالح اقوى بين كل من دول السوق والولايات المتحدة ، ومن ثم فان هذا التشابك فى المصالح انما يدعو للتساؤل حول المدى الذى يمكن ان يتجه اليه الاتحاد الاوروبى فى فرض الحماية على تجارته مع شركائه التجاريين .

ويمكن القول بصفة عامة ان السوق المشتركة تعتبر من اكثر القوى التجارية المتحررة حيث ان التعاريف التى تضعها تعتبر منخفضة نسبيا حيث تصل الى ٤,٢ ٪ فى المتوسط(٢٣) .

ومن ثم ، فان اسلوب الحماية الذى يمكن ان يتبعه الاتحاد الاوروبى سوف يعتمد اساسا على القيود غير التعريفية لتوفير مزايا تنافسية للمنشأت داخل الاتحاد فى مواجهة تلك التى فى خارجها .

ان المدى الذى سيتم فيه وضع هذه القيود انما يتوقف بدرجة كبيرة على تعارض المصالح الداخلية فيما يختص بالسياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد واذا كان العرض السابق قد اوضح تشابك المصالح بين كل من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة واليابان - ذلك التشابك الذى تحققه كل من التجارة والاستثمارات فى مجال الخدمات والمصنوعات وانتقال رؤوس الاموال - فانه يبدو ان

طبيعة هذه المصالح هى التى ستحدد مدى اتجاه الاتحاد لوضع قيود فى علاقاته التجارية مع الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان .

واخيرا فانه من الانعكاسات الهامة للاتحاد الاوروبى على الدول المتقدمة اثرا الاتجاه الى تدعيم وضع العملة الاوروبية الموحدة على اقتصاديات الدول المتقدمة ومن ثم فانه يمكن للعملة الاوروبية ان تشارك الدولار فى سيطرته على النظام النقدى الدولى ، فحاليا لايوجد ايا من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان والمانيا تريد ان يكون الدولار اقوى مما هو عليه فى بداية عام ١٩٩١، حيث ان الولايات المتحدة تهدف الى خفض سعر الفائدة العالمى وتحقيق نمو اسرع وبالتالى فان زيادة قوة الدولار انما تعنى ليس فقط خفض الصادرات الامريكية بل ومنع سعر الفائدة فى الخارج من الانخفاض ، وترى كل من المانيا واليابان ان انخفاضا فى عملة ايا من الدولتين فى مواجهة الدولار سوف تحفز التضخم وكذلك فان ظهور الفائض التجارى بالنسبة لليابان التى تحاول بقدر الامكان تجنب انخفاض قيمة الين مما يثير امكانية فرض حماية على صادراتها للولايات المتحدة ، ومن ثم فاننا اذا اخذنا فى الاعتبار ان القدرة اصبحت اكبر حاليا على التنسيق بين السياسات الدولية فان الدراسات ترى ان قوة الدولار سوف تتضاءل فى مرحلة التسعينات حيث يكون للعملة الاروبية دورا فى تحقيق ذلك ، فاذا اخذنا فى الاعتبار ان العديد من رجال الاعمال يقومون بوضع قرارات الاستثمار بناء على وضع الدولار ليس فقط لشهور قليلة انما لسنوات فانه يمكن القول ان العملة الاروبية سيكون لها دورا يعتد به فى التأثير على النظام النقدى الدولى ، ويمكن ان يأتى تزايد الوزن النسبى للعملة الاروبية فى مواجهه الدولار للعديد من الاسباب لعل من اهمها انه يبدو فى التسعينات ان معدل النمو الامريكى سوف يتضاءل مقارنة باليابان واوروبا وهذا يعنى انخفاض فرص الربحية للاستثمارات فى امريكا وبالتالى انخفاض تدفقات رؤوس الاموال وعلى عكس ذلك فان الاتحاد الاوروبى مع ظهور فرص جديدة فى اوروبا الشرقية سوف يعنى فرصا افضل للاستثمار ، ويعنى الوضع السابق انخفاض الطلب على الدولار مع زيادة الطلب على العملة الاروبية(٢٤) .

كذلك توضح دراسة للمفوضية الاوروبية ان تحويل ١٠ ٪ من تجارة الاتحاد الاوروبى بافتراض ان البترول وباقى المواد الخام يتم تقييمها بالدولار - من الدولار الى العملة الاوروبية انما يعنى زيادة الطلب على العملة الاوروبية للمعاملات لتصل الى ٦٠ مليار دولار ، ويمكن ان يزداد هذا الرقم اذا استخدمت اروبا الشرقية العملة الاوروبية فى التبادل التجارى (٢٥) ، كذلك فان الاحتفاظ بالدولار كاحتياطى قد ضعف فى الفترة الاخيرة فالدول التى تربط عملاتها بالدولار قد انخفضت بحوالى ٥٠٪، كذلك فان مساهمة الدولار فى الاحتياطيات من العملات الاجنبية قد انخفض من ٨٠ ٪ فى منتصف السبعينات الى ٥١ ٪ فى نهاية عام ١٩٩٠ ، وخلال نفس الفترة ارتفع نصيب المارك من ٧ ٪ الى ٩ ٪ ونصيب السوق الاروبية بما فيها العملة الاروبية Ecus من ١٧ ٪ الى ٣٧ ٪ ، على حين لايزال الين يحصل على ٩ ٪ فقط من الاحتياطيات (٢٦) ، ويمكن ان يزداد نصيب العملة الاوروبية من الاحتياطيات سواء من جانب باقى دول اوربا او دول افريقيا والشرق الاوسط ، كذلك من العوامل التى يمكن ان تسهم فى زيادة الوزن النسبى للعملة الاوروبية التغير فى رغبة الافراد فى الاحتفاظ بثرواتهم الخاصة ، فقد قدرت الدراسة السابقة للمفوضية الاوروبية انه فى عام ١٩٨٨ فان ٥٠ ٪ من ثروات القطاع الخاص بالعملة الاجنبية (نقدا بالاضافة الى ايداعات البنوك) كانت بالدولار ، الا ان هذا الوضع يمكن ان يتغير بعد الاتحاد الاوروبى وتوحيد الاسواق حيث يمكن ان يتوفر الحافز للالتجاء للعملة الاروبية كوسيلة للاحتفاظ بالثروات الخاصة للافراد ومما يدعم ذلك قيام البنك المركزى الاوروبى ووضع سياسة محددة لمواجهة التضخم والتى سبق الاشارة اليها .

وبالتالى فان مصداقية البنك المركزى الاوروبى يمكن ان تكون اقوى من تلك الخاصة بالبنك الفيدرالى الامريكى حيث يقع على الاخير عبء مواجهة البطالة والتضخم (ترى الادارة الامريكية ان معدل تضخم يتراوح ما بين ٤ - ٥ ٪ انما يعتبر معدلا مقبولا) ، كذلك مما يمكن ان يؤثر على معدل التضخم فى امريكا رفض الحكومة قبول المعدل المتوقع للنمو ومن ثم محاولة حفز النمو ممايغذى التضخم وبالتالى يصنع ضغوطا على الدولار للانخفاض فى مواجهة العملات الاخرى .

وبعد فان العرض السابق يتيح الاجابة على التساؤل الثانى للدراسة .

٤ - **انعكاسات الاتحاد الاروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول العربية ومصر :**

سوف نتعرض للانعكاسات الاقتصادية للاتحاد الاروبى على مصر والدول العربية باعتبار هذه الدول من الدول النامية التى ستتأثر نتيجة قيام السوق من ناحية ومن ناحية اخرى باعتبار ان مصر يمكن ان تتعامل وحدها مع دول السوق او يمكنها ان تتعامل مع الدول العربية ومن ثم يمكن ان يترتب على ذلك دعم موقفها التفاوضى وبالتالى زيادة المكاسب التى يمكن ان تحصل عليها كل من مصر والدول العربية من التعامل مع السوق على هذا الاساس وهو ما يتطلب وضع استراتيجية موحدة للتعامل تأخذ فى اعتبارها المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادى فى الدول العربية ، ويتطلب الامر فى البداية التعرض لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والسوق الاوروبية من ناحية ومن ناحية اخرى بين السوق ومصر .

أ - العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والسوق الاروبية : يمكن القول بصفة عامة ان السوق الاوروبية المشتركة تمثل الشريك التجارى الاول للدول العربية حيث ان ٣٦ ٪ من الصادرات العربية عام ١٩٨٧ اتجهت لدول السوق ، كذلك غطت السوق واردات الدول العربية فى نفس العام بنسبة ٤٢ ٪ .

ويوضح جدول (٣) مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية مع دول السوق الاوروبية حيث يتضح من بيانات الجدول ان التجارة العربية مع دول السوق قد شهدت تراجعا ملحوظا منذ بداية الثمانينات حيث انخفض حجم التبادل التجارى العربى الخارجى مع دول السوق بمعدل سنوى بلغ نحو ١١ ٪ فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ مقابل ارتفاع ضئيل بلغ ٤ ٪ عام ١٩٨٧ ليصل مقدارها الى ٧٣,٨ مليار دولار بعد ان كانت ١٤١ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وقد ترتب على ذلك تراجع الاهمية النسبية للتجارة الخارجية العربية مع دول

السوق بين ٧٦ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٩ ٪ عام ١٩٨٧) وكذلك انخفضت نسبة التجارة العربية مع دول السوق الاوروبية الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية الى اقل من ثلث ما كانت عليه لتصل الى ١٨.٧ ٪ عام ١٩٨٧ بعد ان كانت نحو ٥٨ ٪ عام ١٩٧٦، وقد صاحب الوضع السابق تدهور حصة التجارة العربية الخارجية مع دول السوق الى اجمالى التجارة الخارجية الاوروبية من نحو ١٠٪ عام ١٩٨٠ لتصل الى ٣.٩ ٪ عام ١٩٨٧ ، كذلك بدأ ظهور العجز التجارى العربى مع دول السوق حيث تحول الوضع الكلى للموازين التجارية من فائض مقداره ٤٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى عجز ملحوظ بلغ ٧ مليار دولار عام ٨٦(٢٧).

وقد كان لتدهور شروط التبادل التجارى اثرا ملحوظا على زيادة العجز فى الموازين التجارية للدول العربية حيث قدرت الخسائر الناتجة من انخفاض اسعار الصادرات العربية نحو ١١.٤ مليار دولار فى الوقت الذى ادى ارتفاع اسعار الواردات الى تحمل الدول العربية مايقارب ٣.٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٧ (٢٨) .

واذا انتقلنا الى التركيب السلعى لكل من صادرات وواردات المنطقة العربية لدول السوق فان جدول (٤) يوضح ذلك حيث يمكن من بيانات الجدول أ والذى يعبر عن التركيب السلعى للصادرات العربية الاجمالية فى الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ملاحظة سيطرة الوقود المعدنى على الصادرات العربية لدول السوق ، وينعكس هذا الوضع فى تعريض الموازين التجارية للدول العربية للتقلبات مع تغير اسعار البترول تلك الاسعار التى شهدت تقلبات بعيدة المدى فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات .

جدول رقم (٣)

موشرات التجارة الخارجية * للدول العربية مع دول السوق الاوروبية

(مليون دولار امريكى)

	1976	1980	1982	1984	1986	1987
اجمالى التجارة العربية الخارجية	135,505	345,195	198,593	228,023	150,032	189,204
التجارة العربية الخارجية مع دول السوق الاروبية	103,633	141,055	121,204	90,004	70,774	73,781
نسبة التجارة العربية الاروبية الى اجمالى التجارة العربية	76,0	40,9	40,6	39,5	47,2	39,0
نسبة التجارة العربية مع دول السوق الاوروبية الى الناتج المحلى الاجمالى	57,9	32,1	29,3	22,7	18,0	18,7

* تمثل التجارة الخارجية كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية .

المصدر : ملف صندوق النقد العربى للتجارة الخارجية فى الدول العربية .

جدول (٤)

التركيب السلعى للتجارة العربية

أ - التركيب السلعى للصادرات العربية الاجمالية (1982 - 1986)

(نسب مئوية)

	1982	1983	1984	1985	1986
الاغذية والمشروبات	1,3	1,5	1,6	1,7	3,3
المواد الخام	1,4	1,8	2,3	1,9	3,3
الوقود المعدنى	92,1	89,0	90,5	90,6	81,4
المواد الكيماوية	0.7	1,2	1,5	1,6	3,7
الالات ومعدات النقل	1,3	1,5	1,1	0,7	1,6
المصنوعات	2,3	3,1	2,8	2,4	5,5
سلع غير مصنعة	0,9	1,9	0,2	1,1	1,2

ب - التركيب السلعى للواردات العربية الاجمالية (1982 - 1986)

(نسب مئوية)

	1982	1983	1984	1985	1986
الاغذية والمشروبات	14,3	15,0	17,4	17,4	16,5
المواد الخام	3,3	3,6	3,8	5,0	5,6
الوقود المعدنى	6,8	6,6	6,6	7,7	5,4
المواد الكيماوية	4,4	4,9	5,6	6,1	7,1
الالات ومعدات النقل	37,7	35,5	33,1	30,6	31,9
المصنوعات	32,9	32,8	31,7	31,5	32,7
سلع غير مصنعة	0,6	1,6	1,8	1,7	0,8

المصدر : ملف صندوق النقد العربى للتجارة الخارجية فى الدول العربية .

أما بالنسبة للتركيب السلعى للواردات العربية الاجمالية فانه يلاحظ سيطرة كل من الالات ومعدات النقل والمصنوعات على التركيب للسلعى للواردات العربية الاجمالية فى الفترة من (٨٢ - ١٩٨٦) ، على حين يلاحظ ايضا ان الاغذية والمشروبات تحتل وزنا نسبيا يعتد به (تراوحت النسبة فى الفترة المشار اليها ما بين ١٤.٣ ٪ الى ١٧.٤ ٪) .

واذا ما انتقلنا الى الاستمارات فنسبة الاستثمارات الاجنبية للسوق فى الدول العربية تكاد تكون غير مؤثرة على عملية تشابك المصالح بين الطرفين وكذلك الامر بالنسبة لتواجد الاستثمارات العربية فى دول السوق ، الا ان الامر يستدعى التعرض للوجود العربى فى جانب البنوك فى دول السوق الاوروبية حيث يمكن ان تكون هناك نواحى استفادة من تواجد البنوك العربية داخل السوق الاوروبية الموحدة وذلك عن طريق توسيع العمليات المالية مع الدول الاوروبية وينحصر الوجود البنكى العربى فى دول السوق الاوروبية فى بعض الفروع الصغيرة ومكاتب التمثيل وبعض البنوك العربية المشتركة مثل يوباف وبنك الكويت المتحد والبنك السعودى العالمى .

ويوضح جدول (٥) المؤسسات المالية العربية العاملة فى دول المجموعة الاوروبية من حيث طبيعة التمثيل الخارجى والموقع ، حيث يتضح من بيانات الجدول ان نسبة يعتد بها من المؤسسات المالية العربية تظهر فى شكل فروع ، ومكاتب تمثيل ، كذلك فان هذه المؤسسات تتركز فى بريطانيا .

اما فيما يتعلق بنوعية النشاط البنكى العربى فانه يلاحظ ان معظم البنوك انما تركز عملها على النشاط التقليدى فى بعض الخدمات الاستثمارية المحددة ، كما يلاحظ صغر حجم هذه البنوك وحصر اعمالها فى خدمات ترتبط مباشرة برعايا الدول الام(٢٩) .

ويتيح العرض السابق الاجابة على الجزء الاول من التساؤل الثالث للدراسة .

جدول (٥)

المؤسسات المالية العربية العاملة فى دول المجموعة الاوروبية

من حيث طبيعة التمثيل الخارجى والموقع

	فرع/ مكتب تمثيل	تابعة مستقلة	اخرى (2)	المجموع
- بلجيكا	1	2	3	6
- الدنمارك	-	1	-	1
- ارلندا	-	-	-	-
- فرنسا	8	4	21	33
- المانيا	4	1	-	5
- اليونان	1	-	1	2
- ايطاليا	3	-	2	5
- لوكسمبرج	-	1	26	27
- هولندا	2	8	16	24
- البرتغال	1	-	-	1
- اسبانيا	-	2	3	5
- بريطانيا	38	18	24	80

(١) تتضمن مصارف الاستثمار والمصارف التجارية والمجموعات الكبرى للاستثمار .

(٢) تتضمن جميع الشركات القابضة العاملة بوجه خاص فى لوكسمبرغ بالاضافة الى المؤسسات المالية المستقلة والمشتركة التى يمتلك الجانب العربى الجزء الاكبر من حصة رأس المال فيها .

المصدر : الدليل المالى للشرق الاوسط MEED , 1988

٢ - العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق الاوربية :

تتشابك العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول السوق بدرجة كبيرة مما يزيد من احتمالات تأثر الاقتصاد المصرى بالاتحاد الاروبى عام ١٩٩٢ وتتطلب اهمية الاخذ فى الاعتبار مدى هذا التأثير حتى يمكن اتخاذ السياسات الاقتصادية التى تكفل ترشيد الاستفادة من العلاقات الاقتصادية مع دول السوق . واذا بدأنا بالعلاقات التجارية بين مصر ودول السوق فاننا نجد ان السوق الاوروبية المشتركة تعتبر اكبر شريك تجارى لمصر حيث استحوذت على ٤٠,٩ ٪ من التجارة الخارجية المصرية عام ٨٩/١٩٨٨ ، حيث قبلت الواردات ٤٠,١ ٪ والصادرات ٤٣,٤٪ ، وقد حقق الميزان التجارى لمصر مع السوق عجزا مستمراً يمثل ٣٨,٦ ٪ من اجمالى العجز التجارى لمصر عام م ٨٩/٨٨ (٣٠) .

ويوضح جدول (٦) التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاروبية خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٨ حيث يظهر تزايد حجم هذه المعاملات حتى وصلت الى ذروتها عام ١٩٨٥ ثم انخفضت بدرجة كبيرة فى عام ١٩٨٦ ويرجع ذلك بصفة اساسية الى اعتماد مصر فى تجارتها الخارجية بنسب رئسية على البترول (٨٠٪) ومن ثم فمع انخفاض اسعاره فى عام ١٩٨٦ انخفضت الصادرات المصرية بدرجة كبيرة ، ويلاحظ من بيانات الجدول ايضا تزايد العجز فى الميزان التجارى المصرى مع دول السوق .

واذا انتقلنا الى هيكل التجارة الخارجية لمصر مع دول السوق فانه يلاحظ ان اهم الصادرات المصرية انما تتمثل فى البترول ٨٠ ٪ ويذهب الجانب الاكبر من صادرات مصر منه الى ايطاليا ، يليه سبائك الالمونيوم وحوالى ٢٠ ٪ من قيمة الصادرات الاجمالية بدون البترول ويتجه الجزء الاكبر من الصادرات الى بلجيكا ثم يلى ذلك الغزل والمنسوجات القطنية والقطن الخام (٣١) .

جدول(٦)

التبادل التجارى بين مصر ودول السوق خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٨

(بالمليون وحدة نقد أوروبية)

السنة	صادرات مصر	واردات مصر	الميزان التجارى
١٩٧٨	١٠٦٨	١٩٥٨	- ٨٩٠
١٩٧٩	١٤٩١	٢٥١٨	- ١٠٢٧
١٩٨٠	٢٣٨٤	٣٣٩٦	- ١٠١٢
١٩٨١	٣٣٧٨	٤٥٩٦	- ١٢١٨
١٩٨٢	٢٨٣٨	٤٩٥٠	- ٢١١٢
١٩٨٤	٤١٢٢	٦٦٤٥	- ٢٢٨٨
١٩٨٥	٤١٣٨	٦٥٢٤	- ٢٥٢٣
١٩٨٦	١٨٣١	٤٥٧٣	- ٢٧٤٢
١٩٨٨	١٦١١	٣٦٦٦	- ٢٠٥٥

المصدر " أ - فكرى تادرس ، تقرير مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، مايو ١٩٨٩ ، بيان سنة ١٩٨٨ من سفارة السوق بالقاهرة .

وفى ضوء البنود التى تحكم التبادل التجارى بين مصر ودول السوق - والتى تنص على الغاء القيود الكمية (رسوم جمركية وضرائب) على صادرات مصر لدول السوق من السلع المصنعة - فقد طلبت دول السوق من مصر عقد ترتيبات ودية لتنظيم صادارتها من الغزل والاقمشة القطنية وذلك بعقد ترتيبات سنوية لتحديد الكميات التى يتم تصديرها لدول المجموعة مقسمة بين الدول الاعضاء ، والواقع

ان وضع الصادرات المصرية انا يستدعى اتخاذ السياسات الاقتصادية التى تكفل دعم هذه الصادرات حتى يمكن ان تسهم فى مواجهة العجز التجارى المصرى(٣٢) .

وفيما يختص بالصادرات الزراعية فان السياسة الزراعية المشتركة يكون لها تأثيرا هاما على الواردات من الخارج بالنسبة لدول السوق ، وتهدف هذه السياسة الى تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة فى قطاع الزراعة وذلك بتحديد سعر واحد للسلعة الزراعية بجميع الدول الاعضاء سواء فى التداول داخليا او لدى الاستيراد والتصدير ، ومن هنا تنطوى السياسة الزراعية على اعلى حدود الحماية (داخليا وخارجياً) ، وبالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة بين مصر والسوق فان مايحكمها وضع حصص محددة للصادرات المصرية مع التأكد من عام منافسة هذه الصادرات لمنتجات دول السوق المثيلة .

اما بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية لدول السوق فهى تتمثل فى الارز والطماطم والبطاطس والبصل والثوم والفاصوليا الخضراء والفلفل الرومى الاخضر .

وفى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ وصل متوسط كمية الصادرات المصرية الى دول السوق بالنسبة لاجمالى الصادرات المصرية الى ٦٣ ٪ من البطاطس ٣٨ ٪ للبصل ، ٦٥,٩ ٪ للفاصوليا الخضراء ، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسب للصادرات المصرية الزراعية الا ان هذه الكميات تحتل اهمية نسبية ضعيفة جدا بالنسبة لاجمالى واردات دول السوق ٤,٣ للبطاطس على سبيل المثال مما يشير الى تواضع حجم الصادرات المصرية الزراعية(٣٣) .

واذا انتقلنا الى الواردات المصرية من دول السوق فنجد انها تركزت فى الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٧ فى الات النقل والسلع الصناعية ثم المواد الغذائية واخيرا منتجات البترول ، وقد انخفضت قيمة الواردات المصرية (كما هو ملاحظ من جدول ٥) فى السنوات الاخيرة نتيجة لزيادة القيود على واردات كل من القطاعين العام والخاص .

اما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية فيلاحظ انه لاتوجد استثمارات اجنبية من جانب مصر فى دول السوق اما بالنسبة للاستثمارات الاوروبية فى مصر فقد بلغت تقريبا ثلث الاستثمارات الاجنبية ، ويلاحظ ان هذه الاستثمارات تشمل الانشطة الاقتصادية المختلفة ، صناعية ، زراعية ، خدمات ، ويمكن ان يكون لها انعكاسات ايجابية فى مجال تشجيع الصادرات وزيادة الدخل وتوظيف العمالة ، ومن ثم يمكن ان تسهم بدرجة ما فى ايجاد مبدأ المصالح المشتركة بين مصر (٣٤) وللدول الاوروبية .

واخيرا فانه تجدر الاشارة الى انه مع تزايد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات على الصعيد الدولى ومحاولات ادخال تجارة الخدمات ضمن جولة ارجواى للتجارة التابعة للجات فانه يتوقع ان يكون لهذا القطاع دورا متزايدا خاصة ومصر تتمتع بامكانيات السياحة ومع المزيد من الخطوات لتحرير الاقتصاد المصرى .

ويتيح العرض السابق الاجابة على الجزء الثانى من التساؤل الثالث للدراسة .

رابعا : التوقعات المستقبلية لانعكاسات الاتحاد الأوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى التعرض للتوقعات المستقبلية لانعكاسات الاتحاد الأوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية فى ضوء المشاكل التى يمكن ان تقف فى سبيل الاتحاد الاوروبى من ناحية ومن ناحية أخرى مدى التوقعات المستقبلية لتشابك المصالح بين الاتحاد الاوروبى والدول المتقدمة ، وكيف يمكن لمصر بمفردها او لمصر ضمن المجموعة العربية الاستفادة من طبيعة العلاقات القائمة لتحسين مزاياها النسبية وخلق مصالح مشتركة بينها وبين الاتحاد الاوروبى وسوف نتعرض فيما يلى لأهم هذه التوقعات .

١ - فيما يختص بافاق وابعاد الاتحاد الأوروبى :-

اوضح العرض السابق ان الكتاب الابيض يهدف الى وضع خطة عمل وجدول زمنى لإزالة جميع العوائق امام السوق الموحدة حتى عام ١٩٩٢ ، وانه قد تم وضع الميثاق الاوربى الموحد حيث التصويت باغلبية خاصة فى مجلس الوزراء بالنسبة للقرارات المتعلقة باستكمال السوق الداخلية الا ان الاجماع مطلوب لقضايا مثل تنسيق السياسات الضريبية ، كذلك اوضح العرض السابق ان الاتحاد يهدف لتحقيق اتحاد نقدى واقتصادى ومن الأهمية لمكان التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لامكانية تحقيق نجاح يعتد به فى مجال الاتحاد كما يهدف الاتحاد ايضا الى انشاء شبكة للبنوك المركزية، وتم وضع ثلاث مراحل لتحقيق الاتحاد الكامل .

ومن المتغيرات التى يمكن ان تؤثر على امكانية نجاح الاتحاد الاوربى فى تحقيق الاهداف السابقة ما يأتى :-

١ - ١ تباين الانظمة الإقتصادية الاوروبية القائمة الأمر الذى يتوقع معه ان تؤدي وحدة السوق الى اتساع شقة التباعد فى المستوى الاقتصادى للدول الاعضاء ، حيث ستتجه فرص العمل الجديدة والاستثمارات نحو الدول الاعضاء التى تتوفر فيها مهارات عمالية وهياكل صناعية اساسية .

١ - ٢ تشير الدراسات(٣٥) الى انه لاتوجد دلائل قوية على حدوث تقارب فى السياسات المالية فى نظام النقد الأوروبى ، لقد حدث تقارب فى السياسات النقدية ولكن لم يحدث فى السياسات المالية ، واذا اضيف لذلك مشكلة ضآلة حجم ميزانية الاتحاد فان الأمر يتطلب زيادة أهمية التنسيق فى السياسات المالية ويضاف الى ذلك تفاوت نجاح السياسات المالية فى دول الاتحاد حيث ان تنسيق السياسات المالية يمكن ان يولد ضغوطا على الدول التى نجحت فى تصحيح اختلالاتها المالية حتى تتمشى اكثر مع سياسات الدول التى كان التكييف منها اقل ، واذا اضفنا ان التصويت للميثاق الأوروبى يحتاج لاجماع فان ذلك انما يوضح صعوبة تحقيق التنسيق بين السياسات المالية لدول الاتحاد .

١ - ٣ فيما يختص بانشاء الشبكة الاوروبية للبنوك المركزية هناك تعارض بين اعضاء الاتحاد لتنفيذ هذه الشبكة ويتزعم هذه المعارضة كل من بريطانيا واسبانيا ، حيث ترى بريطانيا ان الامر يتطلب قبل انشاء الشبكة تحقيق تقارب فى المستوى الاقتصادى لدول الاتحاد ، على حين ترى المانيا ان شبكة البنك المركزى يجب ان تكون مستقلة عن التأثير السياسى مثل البوندسبنك ، على حين توافق كل من فرنسا وايطاليا على مشروع الشبكة ممهما كانت المشاكل والمخاطر وذلك للقضاء على سيطرة البوندسبنك(٣٦) .

١ - ٤ وفيما يختص بمراحل تحقيق الاتحاد الاقتصادى والنقدى فهناك اختلاف ايضا فيما اذا كان يمكن لبعض دول الاتحاد الاوروبى التى حققت درجة عالية من تقارب الاسعار والتكاليف ان تنطلق نحو إقامة الاتحاد الاقتصادى والنقدى فيما بينهما على ان تنضم اليها الدول الاخرى عندما تصبح مهيأة لذلك وخاصة من ناحية التضخم واداء الميزانية ، الا ان الرأى الاخر يرى ان ذلك يعنى السير بسرعتين مختلفتين مما

يكون ضارا بتماسك الاتحاد الاوروبى واستمرار تطوره .

وبعد فان العرض السابق للتوقعات المستقبلية لافاق وابعاد الاتحاد الاوروبى انما تشير الى حقيقتين هامتين :- (الجزء الأول من التساؤل الرابع)

الأولى :- لايزال هناك العديد من التحديات والمشاكل التى تقف دون تحقيق اهداف الاتحاد الاوروبى مما يستدعى الامر متابعة كيفية تقدم الاتحاد فى سبيل تحقيق اهدافه وكيفية تذليل المشاكل التى تقف امام الوصول لذلك .

الثانية :- ان تذليل هذه المشاكل ومواجهة التحديات سوف تستغرق فترة زمنية يمكن ان تتيح فرصة للدول المتعاملة مع الاتحاد الأوربى لتوفيق اوضاعها لاستيعاب التغيرات الناشئة من الاتحاد .

٢ - فيما يختص بانعكاسات الاتحاد الاوروبى على دول الاتحاد

اوضح العرض السابق ان الاتحاد الاوروبى سيكون له انعكاسات ايجابية على دول الاتحاد وسيسهم فى تحقيق هذه الاثار الايجابية اقتصاديات وفرة الحجم وقوة المنافسة مع حرية الخدمات المالية ، وسوف نتناول فيما يلى اهم التحديات التى تواجه الاتحاد الاوروبى فى المستقبل وتسهم فى خفض احتمالات تحقيق الاثار الايجابية السابقة .

٢ - ١ فيما يختص بالاثار الايجابية لاقتصاديات وفرة الحجم وقوة المنافسة فان هذا يعمل على دعم الاثر الخلقى للاتحاد حيث ترتفع الانتاجية وتنخفض التكلفة الى ادنى معدل ممكن ، الا ان هذا الوضع يمكن ان يختلف حيث تعمل المنافسة على بقاء المنتجين الاقوياء الذين يستطيعون مواجهة متطلبات الوضع الجديد ومن ثم يمكن ان يسهم ذلك فى تحقيق التركز والاندماج كما سبق ان رأينا ، ويترتب على ذلك الاتجاه الى الاحتكار بدلا من المنافسة ومن ثم تضاف تحديات جديدة للاتحاد وهى اهمية تدخل حكوماته للعمل على تحييد هذه الاثار السلبية ، وبالفعل هناك خطوات قد اتخذت لوضع قيود على الاندماج مما قد يقف امام النمو الاقتصادى فى دول

الاتحاد.

٢ - ٢ فيما يختص بحرية الخدمات المالية :- فان التوجيه المصرفى الثانى انما يهدف الى وضع قيود حمايته لدعم السوق الاوروبية ومواجهة البنوك اليابانية والامريكية ، الا ان هذا الوضع قد يدفع الى اتباع مبدأ المعاملة بالمثل مما يكون له آثارا ضارة على النظام النقدى الدولى حيث انه يوجد لدى الولايات المتحدة نحو ٦٠٠ بنك اجنبى يمثلون ١٤٠ دولة ويحوزون نحو ٢٠٪ من النشاط المصرفى(٣٧) ، كذلك قد تتجه البنوك نحو مجالات التركز والاندماج .

يمكن من العرض السابق استنتاج ما يلى (الجزء الأول من التساؤل الرابع)

<u>ملحوظة أولى</u> :- انه يقع على عاتق حكومات دول الاتحاد الاوروبى مواجهة مشاكل التركز حتى يمكن دعم الاثر الخلقى للاتحاد .

<u>ملحوظة ثانية</u> :- فيما يختص بالنشاط البنكى فانه يجب اتباع سياسة رشيدة فى عدم احتكار البنوك الاوروبية للنشاط المصرفى وتجنب المعاملة بالمثل .

٣ - فيما يختفى بانعكاسات الاتحاد الاوربى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول المتقدمة .

يمكن التوصل من العرض السابق حول اثار الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد والولايات المتحدة الى الاستنتاجات الآتية :

الاستنتاج الأول :- ان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اكبر شريك تجارى لدول السوق

الاستنتاج الثانى :- انه يلاحظ تشابك المصالح بين كل من دول السوق والولايات المتحدة ويرجع ذلك الى عدم الأخذ بالتجارة فقط كمظهر من مظاهرالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين وانما تدعم الاستثمارات الاجنبية . التجارة (تدعم ش . م ح التجارة داخل الصناعات وعلى الرغم من ان مكاسب التجارة بين الصناعات اكبر الا ان تكلفة التوسع فى التجارة

بالنسبة للنوع الأول اقل مما يجعل هذا النوع اكثر اهمية بالنسبة لش . م . ج)

الاستنتاج الثالث : يدعم من تشابك المصالح بين الطرفين دور دوران رأس المال المتبادل وتدويل قطاع الخدمات وعلى رأسه البنوك

الاستنتاج الرابع :- ان تغير الوضع النسبى لكل من الدولار والعملة الاوروبية الموحدة فى النظام النقدى الدولى يمكن ان يكون له انعكاسات هامة على الاقتصاد الدولى ، ومن ثم فان يمكن اعتبار هذا التغير احد البنود التى تعزز تشابك المصالح بين الطرفين .

الاستنتاج الخامس :- ان السياسة التجارية للاتحاد ترمى الى خفض القيود التعريفية ودعم حرية التجارة ومن ثم فان القيود التى ستفرض مع العالم الخارجى ستكون قيودا غير تعريفية ، مما يفتح المجال لادخال تشابك المصالح الا ان التحدى الذى سيواجه دول الاتحاد هو تنسيق السياسة التجارية وذلك فى ضوء اختلاف الدول الاوروبية فى تطلعاتها السياسية مع شركائها التجاريين وبعد فان التوقعات المستقبلية لانعكاسات الاتحاد الاوروبى على الدول المتقدمة انما تشير الى ان تشابك المصالح سوف يستمر ومن ثم سوف تستمر الرغبة فى تأمين هذه المصالح بقدر الامكان مما يعنى عدم الاضرار بهذه المصالح ، ومن ثم يتوقع ان تخفف دول السوق من آثار السياسة الزراعية المشتركة .

ويتبع ذلك الاجابة على الجزء الثانى من التساؤل الرابع

٤ - فيما يختص بانعكاسات الاتحاد الاوروبى على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد والدول العربية ومصر .

اوضح العرض السابق ان الهدف من التعرض لانعكاسات الاتحاد الاوروبى على الدول العربية ومصر هو دراسة بديلين ، الأول هو ان تتعامل مصر بمفردها مع الاتحاد الاوروبى والثانى : هو ان تتعامل مصر ضمن المجموعة العربية .

وقد اوضحنا ان السوق الاوروبية تعتبر هى الشريك التجارى الأول للدول العربية الا ان الصادرات العربية يسيطر عليها البترول بنسبة كبيرة مما يعنى تعرض الميزان التجارى للدول

العربية للتقلبات مع تقلب اسعار البترول ، اما بالنسبة للواردات فعلى الرغم من سيطرة الالات والمعدات على نسبة كبيرة منها الا ان الاغذية والمشروبات تمثل وزنا نسبيا يعتد به ، وبالنسبة للاستثمارات يلاحظ صغر حجم البنوك العربية وعدم تأثيرها على النشاط البنكى فى دول الاتحاد .

ومن المتغيرات التى تؤثر على الابعاد المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الاوربى ما يلى :-

٤ - ١ امكانية تغيير هيكل الصادرات العربية بزيادة الوزن النسبى للمصنوعات بالنسبة للمواد الخام ، ويدعم ذلك محاولة تأكيد الوجود العربى من خلال الشركات فى سوق الاتحاد الاوروبى .

٤ - ٢ الاستفادة من حقيقة ان النظام البنكى العربى دائن للنظام البنكى العالمى بنحو ٣٢٠ بليون دولار ، وتم حساب هذا الرقم من مقارنة الموجودات العربية وهى ٥٠٠ مليار دولار بالمديونية الخارجية وهى ١٨٠ مليار دولار (٣٨) فى ضوء ذلك يجب على البنوك العربية اعادة النظر فى هيكلية وجودها فى السوق الموحدة وتقوية مركزها التنافسى ويرتبط بذلك تطوير اسواق المال العربية وتأسيس صندوق موحد للاستثمار لتعبئة الفوائض والمدخرات العربية واستثماراتها فى الدول العربية (مواجهة ارتفاع نسبة الملاءة فى الفروع الخارجية) مما يمهد لقيام سوق المال العربية على اسس قوية ، ولاشك ان ما سبق يمكن ان يوضطد المركز التنافسى للدول العربية .

٤ - ٣ يمكن ان يكون للدول العربية دورا فى تغيير الوزن النسبى للدولار فى السوق النقدى العالمى سواء فى مجال التجارة ، الاحتفاظ بالثروات الخاصة ، الاحتفاظ بالاحتياطيات .

(الاجابة على الجزء الثالث من التساؤل الرابع)

وفيما يختص بانعكاسات الاتحاد الاوربى على مصر ، فقد اوضح العرض السابق ان السوق المشتركة تعتبر اكبر شريك تجارى لمصر وان التركيب السلعى للصادرات المصرية يتركز فى المواد الخام ، كذلك فان الاستثمارات وقطاع الخدمات لا تأثير لهما على العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول السوق .

اما فيما يختص بالتوقعات المستقبلية للعلاقات بين مصر ودول السوق فيمكن الإشارة الى ما يلى :-

٤ - ٤ بالاخذ فى الاعتبار الاثر الخلقى والتحويلى للتجارة فان اثر تحويل التجارة ليس كبيرا بالنسبة لصادرات مصر الى دول السوق الاوروبية من المنسوجات وسبائك الالمونيوم والجلود والزيوت العطرية (٣٩) ، إلا انه يمكن دعم الاثر التحويلى فيما يختص بالصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات - وذلك اذا اتخذت السياسات الرشيدة في هذا الصدد - وكذلك بالإضافة الى زيادة قدرة مصر على التفاوض بكفاءة على هذه الصادرات ، اما فيما يختص بالصادرات الزراعية فالسياسة الزراعية لدول السوق تقف حائلا دون استعادة مصر من هذه الصادرات .

٤ - ٥ تشير احد الدراسات الى انه على الرغم من المزايا التى تمنحها السوق الاوروبية لتجارة مصر من السلع المصنعة الا أن هذه الزيادة اخذت شكل التوسع فى التجارة بين الصناعات اكثر من داخل الصناعات (٤٠) ويعنى ذلك ان التجارة مع السوق تكون بصفة رئيسية فى السلع المكملة وليست المنافسة والواقع ان هذا يرجع اساسا الى عدم قدرة الجهاز الانتاجى على عرض الصادرات من السلع المصنعة بالتنافسية المطلوبة فى دول السوق ، ومن ثم فان مصر عليها ان تطور الانتاج للتصدير طبقا للميزة النسبية ومما يحفز على ذلك بالنسبة للاتحاد الاوروبى ان تقدم التصنيع نتيجة السوق الواحدة قد تدفع الاتحاد الى التخصص فى الصناعات

المتقدمة مع ترك التخصص فى الصناعات كثيفة العمل البشرى الماهر للدول النامية ، ومن ثم يمكن استغلال ذلك من خلال السوق الواسعة بعد الاتحاد .

٤ - ٦ يمكن لمصر ان تدعم الاثر التحويلى للخدمات وخاصة السياحة حيث يكون لنموها دورا يعتد بع فى دعم الوزن النسبى لمصر فى العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الاوروبى .

٤ - ٧ فيما يختص بالاستثمارات فان تحسين المناخ الاستثمارى فى مصر يمكن ان يجذب الاستثمارات الاجنبية للاتحاد الاوروبى وخاصة تلك التى لن تستطع مواجهة المنافسة وان كانت هذه الاستثمارات يتوقع ان تتجه لدول اوروبا الشرقية ، وفيما يختص باستثمارات المصريين داخل السوق فانه يوصى بمحاولة دعم امكانية تواجد هذه الاستثمارات فى الاتحاد الاوروبى ويمكن ان يتأتى ذلك عن طريق تشجيع المصريين المقيمين بالخارج على الارتباط بالدولة الام .

وبعد فتعليقا على ما سبق فانه يبدو واضحا انه من الافضل ان تتعامل مصر مع الاتحاد الاوروبى فى ظل بديل التعامل ضمن المجموعة العربية حيث يدعم ذلك مركزها التفاوضى سواء فى مجال التجارة (والاستثمارات او قطاعا الخدمات ومن ثم فان الامر يتطلب دعم محاولات التكامل الاقتصادى العربى فى سبيل مواجهة عالم التكتلات الاقتصادية بوعى وعن دراسة واهمها الاتحاد الاوروبى عام ١٩٩٢ .

(الاجابة على الجزء الرابع من التساؤل الرابع)

الخلاصة والتوصيات:

يمكن ان نستخلص من الدراسة ما يلى :

١ - لايزال هناك العديد من التحديات والمشاكل التى تقف دون تحقيق اهداف الاتحاد الاوروبى مما يتيح فرصة للدول المتعاملة مع الاتحاد الاوروبى لتوفيق اوضاعها لاستيعاب التغيرات الناشئة من الاتحاد .

٢ - ان الأخذ فى الاعتبار العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاتحاد الاوروبى والدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة انما يشير الى تشابك المصالح بين الطرفين مما يدعم امكانية المحافظة على هذه المصالح فى العلاقات المستقبلية بين الطرفين .

٣ - يقع على عاتق حكومات دول الاتحاد الاوروبى مواجهة المشاكل التى يمكن ان تنشأ من الاتحاد لدعم الاثر الحلقى له ، كما يجب اتباع سياسة رشيدة في عدم احتكار البنوك الاوروبية للنشاط البنكى فى العالم وتجنب المعاملة بالمثل .

التوصيات :

يوصى بان تأخذ مصر بالبديلين السابق الإشارة اليهما فى التعامل مع الاتحاد الاوروبى بمعنى ان تعمل بمفردها وفى نفس الوقت تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى بغية تحقيق هدف التعامل ضمن المجموعة العربية مما يقوى من الاثر التفاوضى لها .

المراجـــع

1- Harwick P. and Others, An Introduction to Modern Economics, Longman Group Ltd., 1989.

2- Winters L.A., Interntional Economics, George Allen and Unwin., 1985.

3- Lindert P., Kindelberger C., International Economics, Richard Irwinivin, U.S., 1982.

4- Culen C., Lundberg L., The Product Pattern of Intra - Industry Trade. Stability among countries and over time, Wetwirtschaftliches Archiv., Band 122, 1986.

5- Brander, James A., "Inter Industry Trade in Identical Commodies", Journal of International Economics, V. 11, 1981.

6- Krugman P.R., "Intra Industry Specialization and the Gains from Trade". Journal of Political Economy, V. 89, 1981.

7- Culen C., Lundberg L., The Product of Intra Industry Trade, op., cit., p. 127.

8- Isard P., "Coporate Tax Harmonization and European Monetary Integration". Kyklos, V. 3, 1990.

9- Ibid., p. 23.

(١٠) جيتابهات ، أوروبا ١٩٩٢ السعى الى التكامل الاقتصادى ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ٤٠ .

(١١) هورست اونجرز ، أوروبا تسعى إلى الوحدة النقدية ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ١٤ .

12- The Economist, A Survey of Business in Europe, June 8th 1991, p. 15.

(١٣) صندوق النقد العربى ، اثر السوق الاوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ على القطاع المصرفى والمصارف العربية ، ابو ظبى ، ابريل ١٩٨٩ .

14- Japan 1989: An International Comparison, Tokyo: Japan; Institute For Social and Economic Affairs, 1989, p. 33.

15- Kerosi I., The Relations of the European Community to the U.S. and to EFTA, Trends In World Economy, Hungarian Scientific Counctil For World Economy, N. 65, 1990.

16- Japan 1989: An International Comparison, op. cit., p. 33.

17- Krugman P., Graham E., "Foreign Direct Ivestment in the United States", Institute for International Economics, 1990.

18- Julius A., Global Companies and Public Policy, Royal Institute of International Affairs, 1990.

19- Thomsen S., Nicolaides P., Thomsen S., The Evolution of Japanese Direct Investment in Europe, Harvester Wheat sheaf, 1991.

20- The Economist, April 20th. 1991, p. 69.

21- Bowmas G., Japan and The New Europe. Business International, 1991.

22- Korosi I., The Relations of the European Community to the U.S. and to EFTA, op., cit., p. 171.

23- Racz M., Visions and Reflections Concerning The (EC 92) Programme, Ternds in World Economy, Hungarian Scientific Council For World Economy, 1990.

24- The Economist, July 27th., 1991, p. 67.

25- EC Commission., One Market, One Money, European Economy No. 44, October 1990.

26- The Economsist, July 13th., 1991, p. 83.

(٢٧) صندوق النقد العربى ، اثر السوق الاوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ على التجارة العربية ، ابو ظبى ، اغسطس ١٩٨٩ ، ص ١٥ .

(٢٨) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٨ .

(٢٩) صندوق النقد العربى . اثر السوق الاوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ على القطاع المصرفى والمصارف العربية ، مرجع سابق ص ١٧ .

(٣٠) تقارير البنك المركزى المصرى ، ١٩٨٩ .

(٣١) د . نوال قاسم ، تقويم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الاوربية ، مصر والحماية الاقتصادية الاوربية ١٩٩٢ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .

(٣٢) د . يمن الحماقى ، دور كل من القطاعين العام والخاص فى دعم قضية التصدير فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ .

(٣٣) د . حسن خضر ، القطاع الزراعى المصرى والسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٩٢ ، مصر والجماعة الاقتصادية الاوربية ، مرجع سابق ص ٢٤٥ .

(٣٤) د. يمن الحماقى ، العلاقات الاقتصادية الدولية وآثارها المستقبلية على الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

(٣٥) جاكوب فرنيكل وموريس غولد شتين ، اتحاد اقتصادى ونقدى يتشكل فى اوروبا ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩١ ، ص ٥

36 -Time International , April 22, 1999.

(٣٧) صندوق النقد العربى ، اثر السوق الاوروبية الموحدة ١٩٩٢ على القطاع المصرفى والمصارف العربية ، مرجع سابق .

(٣٨) استاذ على نجم ، النظام المصرفى العربى الموحد ، الوضع الراهن وآفاق المستقبل، مدريد ، مارس ١٩٨٩

(٣٩) د . محمد السيد سعيد ، مصر والجماعة الاوروبية بعد عام ١٩٩٢ . اطار الاختيار بين

بدائل للسياسات المصرية نحو اوروبا ١٩٩٢ ، مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية، مرجع سابق ، ص ٣٠٠

(٤٠) د . منير الطوخى ، التكامل الاقتصادى العربى وتجارة مصر الخارجية فى السلع المصنعة ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ .